

ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

(معتمد ومصنف دوليًا)

الرقم الدولي المعياري للمؤتمر



المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية



ذ. نبيل الوهابي إطار بوزارة العدل المملكة المغربية

مهاور اللغة العربية والترجمة وطينا وعربيا ودوليا

السياسات والأنظمة والخطط الوطنية المتعلقة بالترجمة وأقسامها ومجالاتها.

ورقة عمل تحت عنوان:

رؤية استشارية لمسار الترجمة بمرفق العدالة بالوطن العربي:

كيفية وطرق التنزيل

● ملخص المشاركة:

في أي تخصص علمي ومجال مهني هناك مراحل ومحطات معينة نمر منها جميعا، ابتداء من سنوات الدراسة والتحصيل الأكاديمي في المدارس والكليات والمعاهد العليا المتخصصة تتوج بحفل التخرج وتسليم الشواهد، يليها مسار مهني حيث يتم صقل المهارات من خلال العمل الميداني وتراكم التجربة والخبرات حتى يصبح الواحد منا متمرسا في مجال تخصصه، عالما بخباياه، على مستوى عال من المهنية وعلى قدر كبير من الذوق الرفيع.

لكن في بعض الأحيان علينا أن نكمل السير في التطوير إلى أن نصل إلى نقطة معينة للتميز والتفوق لنضع بصمة الريادة في مجال تخصصنا تكون تتويجا لهذا المسار الأكاديمي والمهني المتميز.

هذه لمحة موجزة الملهمة للمشروع الرائد لمسار الترجمة بمرفق العدالة. مبادرة لمشروع رائد للترجمة بأهداف واضحة وخطة عمل محددة في مرحلة مصيرية تمر بها الأمم والشعوب في العالم الحالي.

فنظرا لأهمية مبادرتنا هذه وما لقيته من استحسان وتنويه من لجنة التحكيم ومجلس الحكماء ذلك أنها أضحت صوتا يسافر عبر الزمن وتتجلى أهميتها سنة بعد سنة ورسمنا مرجعيا لمعالم الطريق لهذا التخصص النوعي ضمن منظومة العدالة والخطط الوطنية المتعلقة بالترجمة وأقسامها ومجالاتها.

فلقاؤنا يتجدد بحول الله بالمؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية بدبي ↑ الإمارات العربية المتحدة لتعميم الفائدة وتبادل الخبرات مع النخبة من مختلف الأقطار العربية للتعريف بهذا المشروع الرائد على نطاق واسع

وشرح جزئياته والعمل على التنزيل السليم لمضامينه التي تتجلى بالأساس في ثلاث نقاط محورية وهي إحداث أقسام للترجمة بالدوائر القضائية، توصيف المهام الرئيسية والتدبير الأمثل للمسار المهني.

خلال أيام المؤتمر سنعمل على شرح طرق وكيفية اعتماد هذا المخطط وتنزيله على أرض الواقع من خلال تأسيس جمعية كخطوة أولى تمثل الفوج الأول وما يليه من الموظفين تخصص ترجمة التابعين لوزارة العدل الكفيلة بحمل مشعل هذا التخصص أمام المؤسسات التشريعية وما يتخلل ذلك من تنظيم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالمسار التشريعي للمبادرة الرائدة أعلاه.

محاور اللغة العربية والترجمة وطنيا وعربيا ودوليا

السياسات والأنظمة والخطط الوطنية المتعلقة بالترجمة وأقسامها ومجالاتها.

رؤية استشارية لمسار الترجمة بمرفق العدالة بالوطن العربي:

كيفية وطرق التنزيل

• **ورقة عمل:**

كما يشير إلى ذلك العنوان أعلاه تعتبر هذه الورقة بمثابة دليل مرجعي من خلالها سنعمل على شرح طرق وكيفية اعتماد هذا المخطط المتعلق بالترجمة بمرفق العدالة وطرق تنزيله على أرض الواقع.

في الأمس القريب لا أحد كان يتوقع أن يتطور العالم بهذه السرعة الفائقة الذي جعلت منه فعلا قرية صغيرة، ولا حتى الحويطين من المنظرين من رجال المال والأعمال في بورصات الدول الأكثر تقدما كانوا يتوقعون ذلك.

تطور العالم ومعه المجتمعات بهذه السرعة الفائقة والمخيفة فرض على الدول والمؤسسات الرفع من وثيرة التطوير والتجديد والإصلاح لمواكبة هذا التطور.

منظومة العدالة بكافة دول العالم بدورها تلقت هذا التطور بغثة وأصبحت على محك التغيير والانتقال إلى مرحلة جديدة في تاريخها تواكب وتضاهي ما تعرفه الأمم والشعوب من تطور وتجديد لتحقيق العدل.

محاكم اليوم أصبحت تختلف عن محاكم أمس في تأليفها وتنظيمها وتوزيع الأشغال فيها. نوعية القضايا والنزاعات المرفوعة أمام محاكم اليوم تختلف أيضا عن القضايا والنزاعات التي كانت تنظر فيها محاكم أمس. المحاكمات وكيفية استصدار الأحكام والقرارات ومستوى جودتها أيضا عرفت تقدما كبيرا.

مرافق العدل والخدمات الوطنية المقدمة هي أيضا عرفت تطورا فلم يعد المخاطب المفترض هو مواطن البلد وحده بل أصبح المخاطب كل مواطن بالعالم ليتجسد بذلك أن العالم فعلا أصبح قرية صغيرة ألغت معها الحدود بمفهومها التقليدي وأصبحت الأمم والشعوب باختلاف ألسنتها وثقافتها ومرجعياتها في تفاعل وتناسق كألوان الطيف.

عن الترجمة داخل منظومة العدالة وكيفية تنزيل مشروع هذه المبادرة الرائدة بمرفق العدالة نظرا للأهمية، بداية علينا أن نتفق ويكون لدينا الاعتقاد الراسخ واليقين التام والإرادة الكافية لتجاوز المفهوم التقليدي للمحاكم وتنظيمها وطريقة اشتغالها وتجاوز أن المحاكم فضاء فقط لاستصدار الأحكام والقرارات وتوزيع العقوبات يهم السلطة القضائية وأن أي إضافة نوعية قد يمس بهذه السلطة.

علينا أن نقر بأن الفاعلين اليوم في حقل العدالة لا يقل دورهم عن دور القاضي والمحامي فمحاكم اليوم أصبحت تتكلم لغات ونجم الترجمة سطع عاليا. من هنا المحور الأول لمبادرتي أعلاه في إحداث أقسام للترجمة بالمحاكم.

● كيفية تنزيل مضامين المحور الأول:

1. إحداث قسم للترجمة على مستوى الإدارة المركزية للمرفق المكلف بالعدل، أي قسم للترجمة بوزارة العدل.
2. إحداث قسم للترجمة على مستوى الدائرة القضائية بمختلف جهات التراب الوطني وفق الخريطة القضائية، أي قسم للترجمة بكل دائرة قضائية لمحكمة الاستئناف.

قسم الترجمة يتفرع إلى مصالح للترجمة، في إطار تحديث الهيكلية الإدارية للمحاكم، بمعنى مصلحة الترجمة على مستوى كل محكمة التي لها الولاية العامة وفق الاحتياجات المرصودة وتعرف تزايد طلبات التصديق على الترجمة والخدمات القبلية المتعلقة بها من مراجعة وغيرها.

إحداث أقسام ومصالح جديدة بمنظومة العدالة يحيلنا إلى التشريع والمؤسسات التشريعية وعلى رأسها وزارة العدل وديوان وزير العدل. القانون المتعلق بتنظيم المحاكم وتأليفها وطريقة اشتغالها الجاري به العمل حاليا هو قانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي الصادر بالجريدة الرسمية عدد 7108 بتاريخ 14 يوليو 2022 وهو يمنح إمكانية تطوير الهيكلية الإدارية للمحاكم وتجويدها من خلال المادة 22 التي تنص على ما يلي:

٧-تحديد الهيكلية الإدارية للمحاكم بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.٧

مسافة ألف ميل تبدأ بخطوة، ونحن الآن بصدد إنجاز الخطوة الثانية المتعلقة بتفعيل هذه المبادرة وتثبيتها من خلال:

- قرار وزاري لوزير العدل.
- منشور.
- نص تنظيمي.

المسار التشريعي لهذه المبادرة يقتضي التواصل مع المؤسسات ولاسيما وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبالتالي ضرورة تأسيس جمعية ومكتب مسير تمثل الفوج الأول وما يليه من

الموظفين تخصص ترجمة يتوفر على الشرعية القانونية لتمثيل هذه الفئة أمام المؤسسات في إطار المقاربة التشاركية الكفيلة بحمل مشعل هذا التخصص أمام المؤسسات التشريعية وما يتخلل ذلك من تنظيم والمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالمسار التشريعي للمبادرة الرائدة أعلاه.

لحد كتابة هذه السطور تمت صياغة مسودة القانون الأساسي لجمعية الموظفين التراجمة التابعين لوزارة العدل وتم تشكيل لجنة تحضيرية لاستكمال العمل على توفير مقر للجمعية وبعدها الإعلان عن الجمع التأسيسي وإيداع ملف التأسيس لدى الجهات المختصة.

هذا فيما يخص المحور الأول الذي يهتم توفير حيز مكاني للاشتغال داخل المحاكم وبالإدارة المركزية لوزارة العدل من خلال إحداث أقسام ومصالح للترجمة من شأنها صون المكتسبات في هذا المجال وتطويرها وضمان استمراريتها.

● كيفية تنزيل مضامين المحور الثاني المتعلق بتوصيف المهام:

النقطة المحورية الثانية التي تتعلق بمسار الترجمة بمرفق العدالة تهم توصيف المهام الرئيسية لهذه الفئة وتحديد صلاحياتها بدقة في إطار الاختصاص الوظيفي.

تتجلى أهمية هذا المحور المتعلق بالمهام من خلال مبادئ الدستور المغربي. الترجمة كمبدأ دستوري لتعزيز وتقوية ضمانات المحاكمة العادلة حسب ما هو متعارف عليه دولياً، في ظل تقارب الشعوب والأمم والمفهوم الكوني لحقوق الإنسان، ولا سيما في إطار قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي الذي ينص على ضرورة الاستعانة بالمرجم في القضايا الجنائية بدءاً من محاضر الضابطة القضائية وكذلك أمام النيابة العامة وقاضي التحقيق وخلال جميع أطوار المحاكمة إذا كان المتهم يتكلم لغة أو لهجة أو لساناً يصعب فهمه على القضاة أو على الأطراف أو الشهود أو ترجمة مستند أدلي به، وإلا ترتب عن الإخلال بذلك البطلان.

تتجلى كذلك أهمية هذا المحور المتعلق بالمهام من خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية ولا سيما في الشق المتعلق بالتعاون الدولي في مجال القضاء الجنائي: نجد مثلاً مسطرة تسليم المجرمين وأوامر البحث وإلقاء القبض وغيرها من المساطر والإجراءات التي تقتضي أعمال الترجمة.

نفس الأمر بالنسبة للشق المتعلق بالتعاون الدولي في مجال القضاء المدني: نجد مثلاً تذييل الأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية والتي تقتضي بالضرورة ترجمة هذه الأحكام إلى اللغة العربية قبل تذييلها بالصيغة التنفيذية.

فضلاً عن الترجمة كآلية لتسهيل التواصل مع الوافدين الأجانب على مرفق العدالة وترجمة الحوارات التي

تدور بين المسؤولين القضائيين المحليين والأجانب في إطار التعاون القضائي المغربي مع الدول الأجنبية.

اليوم ضرورة ملحة لتدخل المشرع في مجموعة القانون الجنائي لملائمة نصوصها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية ومواكبة تطور المجتمع وصون حقوق وحرقات الأفراد والجماعات.

لأجل ذلك فمن الأولويات لمسار الترجمة بمرفق العدالة بعد إحداث أقسام ومصالح للترجمة بالمحاكم وعلى مستوى الإدارة المركزية لوزارة العدل، تحديد اختصاصات وصلاحيات الموظفين التراجمة العاملين بمرفق العدالة.

هذا الأمر قمت التطرق إليه من خلال المحور الثاني للبحث الموسوم: رؤية استشرافية لمسار الترجمة

بمرفق العدالة بالوطن العربي، مراجعه أسفله، في إطار بلورة تصور نموذجي وتسطير أهدافه.

أولاً: ترجمة الوثائق والمستندات بطلب من المسؤولين الإداريين والقضائيين.

- الأحكام القضائية، الإنابات القضائية...
- مذكرات إلقاء القبض وتسليم المجرمين.
- إيلاء أولوية للوثائق والمستندات التي تكتسي طابع السرية.

ثانياً: الترجمة لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة

- الإشراف والمراقبة والمساهمة في الترجمة على مستوى الدائرة القضائية
- القيام بأعمال الترجمة:

- ✓ أمام الضابطة القضائية
- ✓ أمام النيابة العامة وقاضي التحقيق
- ✓ وخلال أطوار جلسات المحاكمة
- ✓ الترجمة أمام قاضي التوثيق

ثالثاً: الترجمة التتابعية في إطار التعاون القضائي العربي مع الدول الأجنبية بين المسؤولين القضائيين المحليين والأجانب.

التواصل مع الوافدين الأجانب على المحكمة.

رابعاً: الإشراف على الترجمة الوافدة من الخارج ومراقبتها

- مراجعة شكل ومضمون الترجمة
- ترتيبات أولية لتوحيد المصطلحات القانونية المتداولة في القوانين والتشريعات الجاري بها العمل في النصوص المترجمة من لغات العالم إلى اللغة العربية.
- دليل مرجعي للمصطلح القانوني من وإلى اللغة العربية.
- التصديق على الترجمة في إطار اتفاقية الأوستيل الممارسات والأخلاقيات الفضلى.

خامساً: حصر لائحة بأسماء الموظفين الترجمة التابعين لوزارة العدل.

سادساً: سجل محدث خاص بالترجمة.

سابعاً: وضع اللبنة الأولى لفتح المجال لاستفادة المتقاضين وباقي مساعدي القضاء من محامين ومفوضين قضائيين وموثقين وعدول من أعمال الترجمة.

◆ الوسائل والمعدات الضرورية:

لكل عمل أدواته في هذا السياق لتيسير العمل من الضروري توفير مكاتب مناسبة لأقسام الترجمة وتجهيزها باليات العمل للاشتغال وكذلك بمعدات وأدوات تراعي طبيعة العمل وخصوصيته وهي خطوة مهمة لتحقيق الاستمرارية لهذا التخصص الجديد لتحديث إدارة العدل في عالم دائم التطور، وتوفير الحاجيات والمعدات الضرورية:

1. معدات مكتبية: حاسوب محمول، طابعة، ناسخو، هاتف أنترنت...

2. بخصوص ترجمة الوثائق والمستندات الرسمية:

- ورق خاص بالترجمة
- طابع بداخله الاسم والصفة
- سجل ورقي وإلكتروني
- خزانة حفظ الملفات والنسخ والوثائق التي تكتسي طابع السرية

1. بخصوص الترجمة الفورية:

- معدات الترجمة الفورية
- تجهيز قاعة بتقنيات الترجمة الفورية
- تجهيز فضاء ملائم للتواصل مع الوافدين الأجانب على المحكمة
- توفير سيارة المصلحة عند الاقتضاء للتنقل على مستوى الدائرة القضائية.

● كيفية تنزيل المحور الثالث والأخير حول التدبير الأمثل للمسار المهني:

هنا أود أن أقدم مثالا عمليا لتبسيط منهجية تدبير المسار المهني لتخصص الترجمة بمنظومة العدالة. دعونا نأخذ مثال مهنة الطب بالمغرب سنجد أن هناك توازن بين ممارسة مهنة الطب في القطاع العام والقطاع الخاص، أي الأطباء الذين يتقاضون أجورهم من الخزينة العامة للدولة والأطباء الذين يشتغلون في عيادتهم الخاصة ويتقاضون أتعابهم مباشرة من جيوب المواطن. علما أن لهم مسار أكاديمي محدد لنيل الشهادة أو الدبلوم الذي يخول لهم ممارسة المهنة تحت إشراف السلطة المعنية، وزارة الصحة في هذه الحالة.

تنظيم مسار تخصص الترجمة بمرافق العدالة ينطلق من التفكير العميق في هذه الصيغة التي تخلق التوازن المهني العادل لممارسة المهنة في القطاع العام والقطاع الخاص، ويدع الاختيار للمهنيين للاشتغال في هذا القطاع أو ذلك في إطار قانوني واحد وتحت إشراف سلطة وصية واحدة، وهو ما يساهم في حماية المهنة ومنتسبيها ويساهم أيضا في تطورها حسب الجدارة والاسحقاق.

عودة إلى الترجمة أصبح بديها اليوم أن نجمها سطع عاليا وأصبح تدخل المشرع ضروريا لتجويد القوانين المنظمة للمهنة وفق رؤية استشرافية من شأنها أن تساهم في صون الموروث وتطوير المهنة وخلق هذا التوازن الفعال لممارسة الترجمة ومساعدة القضاء في تحقيق العدالة المنشودة.

فإذا كان المسار الأكاديمي موحد لنيل الدبلوم يبقى تظافر الجهود لتطوير المسار المهني من خلال توحيد الصفة أولا التي ينص عليها قانون التنظيم القضائي في المادة 14 تحت إشراف السلطة الوصية وهي المرفق المكلف بالعدل والحالة هاته، وجمع شمل الترجمة العاملين بهذا المرفق في هيئة واحدة.

في هذا السياق كانت المملكة المغربية صادقت على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف في إطار التعاون الدولي من بينها اتفاقية لاهاي بشأن إلغاء إلزامية المصادقة على الوثائق العمومية الأجنبية المعروفة اختصارا ٧ أبوستيل ٧ المؤرخة في 5 أكتوبر 1961 التي دخلت حيز التنفيذ بالنسبة لبلادنا بتاريخ 14 غشت 2016.

ونظرا لتباين الرؤى واختلاف التصورات حول كيفية ممارسة الترجمة بمرافق العدالة نسعى من خلال هذا المحور الأخير بعد التنقيح والتمحيص أن نقدم مقاربة موضوعية وحقوقية حول المشهد الحالي.

من جهة أولى يعرف المشهد الحالي الترجمة المقبولين لدى المحاكم الذين يشتغلون في إطار القانون

50.00 المنظم للمهنة في إطار المهن القانونية والقضائية.

ويعرف من جهة أخرى المولود الجديد، الذي تمخض عن تخصص الترجمة الذي أعلنت عنه وزارة العدل وتم تعيين الفوج الأول من هذه الفئة من الموظفين في يناير 2014 وتم إدماجهم كمنتدبين قضائيين في إطار الوظيفة العمومية.

ففي إطار التفكير الجماعي البناء والتفاعل الإيجابي مع المستجدات التشريعية ولا سيما بعد المصادقة على قانون التنظيم القضائي الجديد الصادر بالجريدة الرسمية عدد 7108 بتاريخ 14 يوليو 2022 ولا سيما المادة 14 منه.

كنا قدما تصورا حول تدبير أمثل لهذه الفئة من الموظفين العاملين بوزارة العدل في تخصص الترجمة وتصنيفهم القانوني يلائم طبيعة عملهم وتحديد صفتهم ضمن منظومة العدالة. المقترحات تم تسجيلها بديوان السيد وزير العدل بتاريخ 12 يناير 2021 تجدون نسخة منها ضمن المرفقات.

الصيغة الأولى تكمن في إدماج الموظفين التراجمة التابعين لوزارة العدل الذين يعملون حاليا كمنتدبين قضائيين بهيئة التراجمة المحلفين وهو الطرح الذي سيساهم في إنجاح مسار تخصص الترجمة بوزارة العدل واستمراريته ومواكبة التطور الذي يعرفه العالم في هذا الاتجاه كما سيساهم في التدبير الأمثل لهذه الفئة من الموظفين أسوة بباقي المهنيين خريجي المدارس العليا العاملين بمرفق العدل كالمهندسين والأطباء مثلا... الذين يعملون في إطار قانوني واحد وينتسبون لهيئة واحدة سواء العاملين بالقطاع الخاص أو بالمرفق العام بالنسبة للأطباء وكذلك الأمر بالنسبة للمهندسين. وبالتالي فلن يتعذر الأمر في تفعيل هذه الصيغة على التراجمة وجمع شملهم في هيئة واحدة هيئة التراجمة المحلفين.

الصيغة الثانية إبقاء على التصنيف القانوني الحالي في إطار المنتدبين القضائيين بهيئة كتابة الضبط مع ملائمة النصوص القانونية الحالية من خلال تعديل وتنظيم المادة 23 من القانون 50.00 المنظم لمهنة التراجمة

المقبولين لدى المحاكم وتمكين هذه الفئة من الموظفين في حالات معينة من الانخراط في مهنة الترجمة المحلفين وذلك بإعفائهم من المباراة ومن التمرين ومن امتحان نهاية التمرين في حالة الاستقالة أو حصولهم على التقاعد. تجدون ضمن المرفقات (الوثيقة 2) وبها تحديد دقيق للصيغتين.

وبهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية موضوعنا في شقه النظري المتعلق بكيفية التنزيل السليم لمضامين المبادرة الرائدة حول مسار تخصص الترجمة بمرفق العدالة بالوطن العربي، بموازة ذلك العمل الميداني على المضي قدما في تفعيلها على أرض الواقع خطوة خطوة.

المراجع:

- بحث موسوم: رؤية استشرافية لمسار الترجمة بمرفق العدالة بالوطن العربي، ذ. نبيل الوهابي، المؤتمر الدولي التاسع للغة العربية، 2 2970 0 9953 ISBN 978، دبي 2023.
- الدستور المغربي الجديد
- دساتير الدول العربية
- قانون التنظيم القضائي للمملكة المغربية
- معجم المصطلحات العدلية مركز البحوث وزارة العدل، المملكة العربية السعودية
- دليل إجراءات المترجم المحلف، الجمهورية التونسية
- القانون الأساسي لهيئة كتابة الضبط، المملكة المغربية
- القانون المنظم لمهنة الترجمة المقبولين لدى المحاكم، المملكة المغربية
- قانون المسطرة الجنائية
- قانون المسطرة المدنية
- مذكرة لدول الأعضاء حول الترجمة خلال المحاكمات الجنائية، الاتحاد الأوربي